

قانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٥

بالمواقة على اتفاق النقل الجوى المنظم الموقع بين حكومة جمهورية مصر وحكومة باكستان الموقع عليه في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣، وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية، وهل ما أرتأه مجلس الدولة، وبناء على ما عرضه وزير الخارجية،

أصدر القانون الآتي:

مادة وحيدة — وافق على اتفاق النقل الجوى المنظم الموقع بين حكومة جمهورية مصر وحكومة باكستان الموقع عليه في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مـ

صدر ببيان الرئاسة في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥)
نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء
فائد جناح جمال سالم جمال عبد الناصر حسين، بكاشي (أ.ح)

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ — تعدل المادة (٤) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة كالتالي:

”يجوز للوزير المختص أن يمنع الموظف مكافأة من الأعمال الإضافية التي يطلب إلية تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء.

كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء منع الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات منازلة أداما“

مادة ٢ — على الوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر ببيان الرئاسة في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥)

نائب رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الوزراء
(فائد جناح) جمال سالم	جمال عبد الناصر حسين، بكاشي (أ.ح)
وزير الأوقاف (بالنابة)	وزير العدل
أحمد عبد الشهابي	نور الدين طراف
وزير الزراعة	نائب (وزير الخارجية)
عبد الرزاق صدق	وزير المواصلات
أحمد خيرت سعيد	فضي رضوان

وزير الشئون البلدية والقروية
(فائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان
صلاح الدين مصطفى سالم، صاغ (أ.ح)

وزير الداخلية
وزكي عحي الدين، بكاشي (أ.ح)

وزير الشئون الاجتماعية (بالنابة)
كمال الدين حسين، صاغ (أ.ح) كمال الدين حسين، صاغ (أ.ح)

وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وشئون الإنتاج
(فائد جناح) حسن لمبراهيم

وزير الحرية وزيراً للقوى ووزير التجارة والصناعة
عبد الحليم عاصم، لواء (أ.ح) جندى عبد الملك حسن مصاعى

وزير المالية والاقتصاد
(قائم مقام) أنور السادات عبد المنعم القبسو

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥

يتغير حكم وقى من بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساعدة وشركات التوصية بالأسمى والشركات ذات المسئولية المحدودة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣،

وحل القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية،

وحل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساعدة وشركات التوصية بالأسمى والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المتعلقة به،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة، وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة،